

Name of Publication: Al Khaleej
Date of Publication: 28/1/2004
Page(s) in Publication: 8



العدد 9019 الأربعاء 6 ذي الحجة 1424 هـ - 28 يناير 2004م

الاقتصادي

يبقى أقل بعشرة أضعاف من المطلوب

الانفاق الخليجي على أمن المعلومات يرتفع إلى 162 مليون دولار في 2007

دبي - محمد موسى:

أكد خبير دولي في مجال أمن المعلومات أن البطء في تنفيذ مشروعات تأمين المعلومات والشبكات وتأخير درجة أولويتها وعدم تحديد الميزانيات المناسبة لها من الأخطاء الشائعة التي تواجه المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة في البلدان العربية.

وقال أنس شبيب الخبير الدولي ومدير عام شركة «إيه. جي. سي. تي»، المزود العالمي لحلول وبرامج وخدمات أمن المعلومات والاتصالات أنه لا توجد تقديرات دقيقة للخسائر الناجمة عن الاختراقات الأمنية ولكن الاحصائيات تشير إلى أن حجم الانفاق الخليجي على أمن المعلومات حتى العام 2007 سيبلغ 162 مليون دولار في الوقت الذي من المفترض فيه أن يبلغ حجم الانفاق عشرة أضعاف هذا الرقم لضمان مواجهة التهديدات الأمنية التي يمكن أن تتعرض لها مؤسسات المنطقة.

وأوضح شبيب أن عدد

الاختراقات الأمنية في العالم خلال النصف الثاني من العام 2003 زاد بمعدل 35 في المائة مقارنة بالنصف الأول، حيث يظهر يومياً حوالي عشرة فيروسات جديدة بدرجة أكبر من التعقيد والذكاء والتطور تسبب خسائر لا تقدر بقيمة وخصوصاً في عالم الاتصالات والشبكات.

وقال الخبير الدولي أنه يجب التركيز على أربعة أمور رئيسية ينبغي القيام بها لتقليل مخاطر الاختراقات الأمنية ومواجهتها بشكل كبير، وهي تطوير الوعي بشكل كبير وخصوصاً لدى المؤسسات الحكومية وتدريب الكوادر المهنية للقيام بمهام التصدي لهذه الاختراقات وتمديد خطة استراتيجية للمؤسسات الحكومية تعتمد على حلول كاملة وليس حلولاً جزئية، وأخيراً تطبيق قوانين التوقيع الإلكتروني بما يوفر مزيداً من مستويات الأمن والسرعة في المعاملات.

وحول طرح شركة «إيه. جي. سي. تي» للهاتف المحمول المشفر «كريبتوفون» والذي يعمل وفق تكنولوجيا المصدر المفتوح خلال



أنس شبيب

معرض انترسيك الذي يقام في دبي حالياً، قال أنس شبيب مدير عام الشركة أن الهاتف الذي يبلغ سعره حوالي 1800 دولار يسد الفراغ الموجود في مسائل تأمين الاتصالات الهاتفية بين شرائح محددة في المجتمع مثل الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين وكبار رجال الأعمال وكبار رجال الشرطة.

وأضاف أن هذا الهاتف يطرح

في دولة الإمارات للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وكثاني دولة في العالم يطرح فيها هذا الهاتف بعدما تم طرحه منذ حوالي شهر في ألمانيا، مشدداً على أنه لا يسمح ببيع الهاتف للأشخاص العاديين بل فقط للجهات المذكورة آنفاً وبالتعاون مع الجهات الأمنية في الدولة التي يباع فيها هذا الجهاز الذي تصاحبه وحدة تحكم وإدارة تستخدم في إغلاق الهاتف في حالة فقده.

وتوقع شبيب أن يبلغ حجم المبيعات من هذا الجهاز في دولة الإمارات حوالي 1800 جهازاً للجهات الحكومية والبنوك والشركات الكبرى وخصوصاً أن دبي تشهد تجمع المراكز الإقليمية للعديد من الشركات والمجموعات التجارية الكبيرة، مشيراً إلى أن مبتكر برنامج التشفير المستخدم في هذا الجهاز والذي يعمل حالياً كبير مسؤولي التقنية في الشركة كان قرصاناً للمعلومات.

وفي ما يتعلق بتكنولوجيا وأنظمة المصدر المفتوح أوضح أنس شبيب أنه ينبغي على كل المؤسسات الحكومية وخصوصاً

تلك التي تتضمن ممارساتها معلومات حساسة أن تكون بينتها التحتية للمعلومات مبنية على برامج وتكنولوجيا المصدر المفتوح الذي يعتمد على أنظمة لينوكس لضمان عدم وجود أبواب خلفية يتسلل منها المخترقون، مشيراً إلى أن استخدام هذه التكنولوجيا سيؤدي إلى توفير مستويات أعلى من الأمن بالإضافة إلى توفير ما يزيد على 75 في المائة من تكاليف الاتصالات.

وأشار كذلك إلى أن وزارة الخارجية الألمانية استخدمت هذه التكنولوجيا في تأمين اتصالات كافة سفاراتها حول العالم، في الوقت الذي تتجه فيه لتعميم هذه التكنولوجيا على بقية المؤسسات الحكومية لديها.

وقال إن دولة الإمارات ومملكة البحرين لديهما مباحثات في اتجاه تطبيق تكنولوجيا وبرامج المصدر المفتوح على صعيد الاتصالات وشبكات المعلومات، مشيراً إلى أن بعض الدول بدأت أيضاً في تطبيق هذه الأنظمة بشكل موسع مثل الصين وإيرلندا وبعض الدول الأخرى.